التغير السوسيوثقافي والجريمة لدى الشباب:

"قراءة سوسيولوجية"

الباحث البوحياوي حمزة
تحت إشراف: الدكتور حمداوي ابراهيم
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة ابن طفيل، القنيطرة
المغرب

على سبيل التمهيد:

إن دراسة انشغالات الشباب وقضاياهم أصبحت مثار اهتمام باحثين كثر، وفي مجالات معرفية عديدة، خاصة تلك المرتبطة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، وامتد هذا الاهتمام إلى الفاعلين ذوي سلطة القرار عبر التركيز على استدعاء مخرجات البحث العلمي لتسهيل عملية التخطيط وبلورة المقاربات الملائمة لتمكين فئة الشباب من ميكانيزمات مجابهة التحديات وحسن التفاعل معها بإيجابية.

قد لا يصعب التأكيد على أن هذه الفئة الاجتماعية أضحت، منذ عقود، تعتبر انشغالا قائما لدى المهتمين والفاعلين على اختلاف مجالات أفعالهم، وتجبرهم على البحث عن صيغ للحلول الممكنة لقضاياهم المنظورة أو المحتملة، إلا أن ثلة من الدارسين والمهتمين بشؤون الشباب يجدون صعوبة في الاتفاق على تحديد عمر هذه الفئة والامتداد الزمني لها، لذلك ربطوا امتداد هذه المرحلة بطبيعة المعطى السوسيوثقافي لكل بيئة مجتمعية.

علميا، يعد موضوع سوسيولوجيا التغير من الموضوعات الممتعة والسرمدية التي يصعب وضع نهاية لها؛ حيث إن التغير هو سمة الوجود وأن كل شيء يتغير. وعليه، كما أن دراسة التغير لها أهميتها في العلوم الاجتماعية والإنسانية من خلال استخدام مناهج وأساليب قياسية في دراسة المجتمعات بحيث تمكنهم من التعرف على أسباب التغير ومظاهره وعوامله ومخرجاته.

ويأتي اختيار هذا الموضوع إيمانا بأن هناك تغيرات يمكن أن تكون قد حصلت في كثير من المجتمعات، لاسيما التي كانت تعيش أوضاعا اجتماعية تقليدية بفعل الكثير من العوامل، إضافة إلى استجلاء علاقة أبعاد التغيرات السوسيوثقافية بالفعل الإجرامي لدى الشباب.

إن موضوع هذه القراءة السوسيولوجية يتعلق بالتغير السوسيوثقافي لكافة مكونات البنية المجتمعية، وما لها من أثار على الجوانب الحياتية الأخرى المرتبطة بالفعل الإجرامي لدى الشباب، نتيجة للكثير من العوامل الاجتماعية أو الثقافية من جهة، وتغير العديد من السمات الذاتية والموضوعية للشباب من جهة أخرى. ولهذا جاء هذا المجهود ليلقي الضوء على التغير السوسيوثقافي وما صاحبه من تأثيرات في الفعل الإجرامي لدى الشباب. وهذه القراءة

السوسيولوجية محاولة لوصف ما يحدث من تغير في الأفعال والأنماط المعيشية والاجتماعية وتحليل أثارها في البناء السوسيوثقافي ضمن الواقع الاجتماعي الذي يعرف حضور أشكال مختلفة من الفعل الإجرامي لدى الشباب.

إن هذه الوقفة العلمية تعزز الاهتمام بالتغير داخل أي مجتمع من أجل فعل تنموي يؤدي إلى إنجاح عملية التغير السوسيوثقافي، وتكمن أهمية القراءة كذلك في ارتباط سوسيولوجيا التغير بدراسة مظاهر هذا المعطى التي تحدث في أي مجتمع؛ حيث إن هذه المظاهر المتغيرة قد لا يدركها إلا المختصون في المجالات الاجتماعية والثقافية؛ إذ يستطيعون تقدير تلك التغيرات التي حدثت ومن ثم تأثيرها التنموي.

لذلك، تتجلى أهداف القراءة السوسيولوجية في ما يلي:

- التعرف على مفهوم التغير السوسيوثقافي والمفاهيم المرتبطة به.
- دراسة علاقة التغير السوسيوثقافي بالفعل الإجرامي لدى الشباب.
- الوقوف عند علاقة مخرجات التغير السوسيوثقافي بالأشكال الجديدة للفعل الإجرامي لدى الشباب.

أولا: في سبيل التأطير المفاهيمي:

إن عملية تحديد المفاهيم أمر مهم في البحث العلمي، وهي نقطة الارتكاز التي تسهم في إجلاء الغموض والتداخل في الأفكار؛ إذ "إن استخدام المفاهيم في الدراسات السوسيولوجية يعطي التوضيح للقارئ المختص وغير المختص بما تنطوي عليه هذه المفاهيم من مضامين"(محمد حسن، 1998، ص 175):

-التغير:

في اللغة، يقال "تغير" الشيء "عن حاله"، أي تحول وغيره، جعل غير ما كان، أي، حركه وبدله، التغير: التحويل والتبديل" (الزيدي، 1965، ص 286).

والتغير يفيد الاختلاف ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة. أو اختلاف الشيء عن ما كان عليه خلال فترة محددة من الزمن، بينما التغير حينما تضاف له كلمة سوسيوثقافي يصبح المصطلح "التغير السوسيوثقافي"، ومعناه أي كل ما يتعلق بالمجتمع والثقافة السائدة يصبح هو التغير الذي يطرأ على هذه الجوانب أو التشكل الجديد الذي يطرأ على البناء السوسيوثقافي خلال مدة من الوقت.

-التغير السوسيوثقافي:

يراد به كل تبدل يحدث في النظم السوسيوثقافية سواء البنائية أو الوظيفية خلال مدة زمنية محددة" (الخشاب، 1977، ص 188)، كما يقصد به أنواع التبدل التي تحدث تأثيرا في النظام الاجتماعي، أي التي تؤثر في بناء المجتمع ووظائفه" (مذكور، 1975، ص 165). أو هو "أي اختلاف أو تبدل في الحالة الشكلية أو الجوهرية من

شكل إلى أخر أو مكان إلى أخر وبشكل متعاقب"(عبد الحميد، 1986، ص 7). ويمكن أن ننظر إلى التغير السوسيوثقافي على أنه ضرورة حياتية للمجتمعات البشرية باعتباره وسيلة بقائها ونموها وجزءا من التغير الحضاري الشامل في المجتمعات البشرية" (غيث، 1967، ص 191).

ويعتبر "ريد فيلد" أن "التغير السوسيوثقافي يحدث في المجتمعات القروية نتيجة التفاعل الذي يكون بين مراكز المدن وما يوجد فيها من تقاليد؛ حيث يحافظ السكان في القرى على القيم والعادات القديمة" (الدقس، 1994، ص 13). وكذلك الاحتكاك والاتصال بين المجتمعات كأحد بواعث التغير الحاصل. وهناك رأي يؤكد على "تغير المراكز الاجتماعية والوظائف التي يشغلها الأفراد في مجتمع من المجتمعات ولا ينحصر في العلاقات الاجتماعية" (غيث، 1979، ص 414).

فالتغير السوسيوثقافي معطى متأصل في طبيعة المجتمعات؛ إذ "يتناول الجيل اللاحق الجوانب الثقافية والتراث الاجتماعي، من الجيل السابق إليها تارة ويعدلها تارة أخرى؛ بحيث ينتهي تعاقب الأجيال إلى تغير المجتمع الإنساني في الكثير من الخصائص تماشيا مع الواقع الاجتماعي، وظاهرة التغير تشمل كل مرافق الحياة، فنحن نعيش في عالم مفتوح متغير غير ثابت من جميع الجوانب"(محمد الحسن، 1981، ص 190).

-التغير السوسيوثقافي وبعض المفاهيم ذات الصلة:

أ: التغير السوسيوثقافي والتطور السوسيوثقافي: يشير الأول إلى "التعديل في البنيات السوسيوثقافية وفي البناء السوسيوثقافي بدون تحديد اتجاه هذا التبدل، وهو عملية تغير مستمر يتجه من التجانس أو التماثل في التركيب والوظائف إلى اللاتجانس. وهذا يظهر بصورة واضحة عند الانتقال من مجتمعات بسيطة إلى مجتمعات مركبة معقدة"(شكارة، 1975، ص 73). أما التطور السوسيوثقافي، فيعني "التحول أو التعديل في العلاقات السوسيوثقافية في اتجاه معين ويقترن بالاطراد في تحقق الأعضاء أو الوحدات داخل النسق، والتطور يقوم على أساس العلاقة بين عامل الزمن ونشأة الأشياء وتنوعها واختلافها. وهذا يعني أن الأكثر تطورا لابد أن يظهر متأخرا عن الأقل تطورا نتيجة للتغيرات التي تطرأ عليه"(شكارة، 1975، ص 73).

ب: التغير السوسيوثقافي والتقدم السوسيوثقافي: يشير التقدم هنا إلى عملية مستمرة ينتقل المجتمع بمقتضاها من حالة إلى حالة أفضل أو يسير في اتجاه مرغوب فيه، أي إن المجتمع لا يعتمد في هذا التقدم على مقياس لقياسها موضوعيا. وهنا يصير المجال مفتوحا للاعتبارات الذاتية، أضف إلى ذلك أن هذا المفهوم يقوم عند أغلب المفكرين على "إيمان عميق بقدرة الإنسان على التدخل الإرادي لتوجيه العمليات الاجتماعية الوجهة التي تحقق الرفاهية للمجتمع أو بقدرة الإنسان على إرادة صنع الحياة"(شكارة، 1975، ص 90). وهنا يمكن التأكيد على أن عملية "التقدم" لا تحدث بصورة ميكانيكية وإنما أخضعها لدور الإدراك والعقل في إجراء التجانس للتقدم السوسيوثقافي. وهذا ما يؤكد على أن الإنسان له القدرة على صنع الحياة من خلال التقدم باستخدام العقل والإدراك الحسي. ومن

هنها فإن "التغير أوسع من التقدم، لأن التغير لا يتجه دائما إلى الأحسن على العكس من التقدم الذي يعني الأحسن"(الدقس، 1994، ص 61).

ج: التغير السوسيوثقافي والبناء السوسيوثقافي: استخدم مفهوم البناء السوسيوثقافي عند علماء الاجتماع والأنثربولوجيا بمعان مختلفة من خلال ارتباطه بالتغير. فقد أشار الكثير من الباحثين إلى العلاقة القائمة بين البناء السوسيوثقافي والتغير بين الأجزاء المكونة للكل. وعلى هذا الأساس عرف البناء السوسيوثقافي باعتباره "شبكة العلاقات الاجتماعية التي تقوم بين الأفراد في المجتمع وما يصاحب هذه العلاقات من تغير الأفعال والقيم"(الدقس، 1994، ص 74).

ويرى "رادكليف براون" أن "البناء السوسيوثقافي يجب أن يتضمن جميع العلاقات السوسيوثقافية ما بين الأفراد؛ إذ إن البناء الاجتماعي للقبيلة في أي مجتمع يتكون من تلك العلاقات الدينامية كعلاقة الأب مع الإبن"(عبد الحميد، 1986، ص 13).

-الجريمة:

تتخذ الجريمة، حسب المنظور السوسيولوجي، مفهوما واسعا "يعكس نطاقا شاملا للفعل الفردي ويتضمن كافة مظاهر النشاطات التي تخرج على المعايير الاجتماعية، وسواء وقع هذا الفعل في دائرة القانون الجنائي أم لم يقع"(معتوق، 2008، ص 26).

فالجريمة هي "ظاهرة اجتماعية تخرج على الضوابط القانونية والقيمية والأخلاقية وتجلب الضرر للأفراد والجماعات وتخل بتوازن مكونات البناء الاجتماعي"(محمد الحسن، 2008، ص 17). والجريمة "تتضمن فعلا غير مقبول وغير مرغوب فيه من قبل غالبية أفراد المجتمع أو غالبية طبقاته لأنه يمثل تهديدا لأخلاقيات المجتمع وتقاليده أو عاداته أو قيمه الاجتماعية بوجه عام، لذلك غالبا ما نجد أفراد المجتمع يفسرون هذا الفعل أو يرجعونه إلى الطبيعة البشرية الشريرة أو إلى ضعف في شخصية الفاعل بذلك الفعل أو إلى دوافع خبيثة آثمة أو إلى أسباب فردية أخرى"(عمر، 2006، ص 194).

يقصد بالجريمة من المنظور الاجتماعي كذلك "الفعل الضار اجتماعيا بغض النظر عن تقدير المشرع له والنص عليه في القوانين الجنائية. وغالبا ما يأتي دور المشرع في تجريم الفعل الضار تاليا لمرحلة إعلان المجتمع لرأيه في عدم قبول ذلك الفعل ونبذه من الوجهة الاجتماعية. وهنا يمكن القول أن عملية الصياغة القانونية من قبل المشرع للفعل الضار اجتماعيا تكمل له فقط مقومات وجوده وتعلن عن غلبة الشعور الاجتماعي العام السابق إبدائه بعدم قبول هذا الفعل"(عدلي، 2009، ص 21).

لذلك، فصاحب الفعل الإجرامي هو الفرد الذي ينتهك القوانين والقواعد الجنائية في مجتمع ما مع سبق الإصرار، أو هو الفرد الذي يرتكب فعلا غير اجتماعي سواء كان بقصد ارتكاب جريمة أم لا. ويشمل هذا المعنى كل من ينتهك الأعراف أو يتصرف على نحو يخالف المعايير الاجتماعية.

أما الفعل الإجرامي، فهو كل ما يصدر عن الفرد من أنواع الفعل المادية أو الرمزية، يمر عن طريقها إلى تحقيق إمكانياته أو خفض توتراته التي تهدد تكامله ووحدته. ويشير مفهوم الفعل إلى كل ما يصدر عن الفرد من تغيرات في مستوى نشاطه في لحظة معينة.

ويمكن تصنيف أنواع الفعل على أساس درجة تدخل إرادة الفرد في إحداثه إلى نوعين من الفعل: الأول هو الفعل الإرادي كالحركة الإرادية والكلام والتذكر والإدراك ومواصلة التفكير من أجل حل مشكلة معينة. أو الامتناع إراديا عن الحركة عموما. أما النوع الثاني من الفعل فهو اللاإرادي مثل الحركات اللاإرادية المنعكسة لدى الفرد السوي أو المرضية لدى بعض فئات المرضى، أو زيادة بعض الغدد أو نقصانها.

وهناك خصائص لابد من توافرها للحكم على الفعل بأنه إجرامي، وهي (Holim, 1992, p 51):

1. الضرر، وهو المظهر الخارجي لفعل. فالفعل الإجرامي يؤدي إلى الإضرار بالمصالح الفردية أو الجماعية أو بهما معا. وهذا هو الركن المادي للجريمة.
2. يجب أن يكون هذا الفعل الضار محرما قانونا ومنصوصا عليه قانونيا.
3. لابد من وجود فعل يؤدي إلى وقوع الضرر، سواء كان إيجابيا أو سلبيا، عمديا أو غير عمدي، ويقصد بذلك توافر عنصر الإكراه.
4. توافر القصد الجنائي، أي وعي الفرد بما أقدم عليه من فعل إجرامي ومسؤوليته عنه. فالجريمة التي يرتكبها الفرد العاقل عن قصد ورغبة وتصميم تختلف عن تلك التي يكره الفرد عليها، أو التي يرتكبها الطفل أو في حالة جنون.
5. يجب أن يكون هناك توافق بين الفعل والقصد الجنائي.
6. يجب توافر العلاقة الفعلية بين الضرر المجرم قانونا وسوء الفعل حتى يمكن تجريمه.

-الشباب:

لغة، الشباب "هم من جاوزوا البلوغ، والفتوة هي متوسط الشباب"(النووي، 173/9). أما الشبب فيعني "أول النهار ويتضمن معنى التفتح والاستبشار بالحياة والمستقبل. وأشبب: أي هيج، والشباب مرحلة تهيج فيها غرائزه. رجل مشبوب أي ذكي الفؤاد، ذو القلب المتوقد بالحيوية والحركة"(النووي، 173/9).

يراد بالشباب "الشريحة العمرية التي تقع أعمارها ما بين الخامسة عشر والثلاثين سنة، وهي تقريبا الشريحة التي تكون إما في التعليم الثانوي أو التكوين المهني، أو في التعليم الجامعي بأنواعه المختلفة الأكاديمية والمهنية والفنية، وإما في ميدان الشغل أو البحث عنه، وهذه الشريحة تمثل نسبة معتبرة في المجتمعات المعاصرة"(Gertel and Hexel, 2018, p 24).

يعتقد الباحث "حسن رشيق" أن فكرة الشباب هي "ظاهرة حديثة تجهلها المجتمعات التقليدية، فقد كان التفكير السائد في المجتمع المغربي عن الطفل أنه ينتقل مباشرة من مرحلة الطفولة إلى سن الرشد"(Rachik, 2006, p 193).

بيولوجيا، وضع الباحثين نقطة بداية لهذه المرحلة العمرية مركزين على ما يظهر على الكائن البشري في هذه المرحلة، ويتمثل ذلك في حدوث تغيرات واسعة وعميقة في ملامح جسم الشباب "ذكورا إناثا". وتصاحب هذه التغيرات "اختفاء الرهافة التي كانت مصاحبة لمرحلة الطفولة والمراهقة. لتحل محلها حالة من الفظاظة النسبية الناتجة عن اختلاف نسب أعضاء الجسم وأطرافه خاصة اليدين والساقين"(ليلية وأخرون، 1991، ص 8). هذه الخاصية الجسدية هي التي يعتمد عليها الشباب ويريد أن يظهرها للفئات الأخرى، فينتج عن ذلك نوع من عدم التلاؤم بين الشباب ومحيطه الثقافي والاجتماعي.

سيكولوجيا، يربط المختصون بين بداية ونهاية مرحلة الشباب بمتغيرات نفسية واجتماعية ومنها مدى اكتمال الدافعية لديه بين الذات والهوية، مما يتطلب "مجموعة من التوجيهات القيمية الموجودة في السياق الاجتماعي من خلال عملية التنشئة الاجتماعية ضمن مبادئ النظم الاجتماعية المتعددة وعلى مراحل متتابعة"(ليلية وأخرون، 1991، ص 8).

ديمغرافيا، يستند الباحثين في هذا المجال إلى "معيار خارجي يتمثل في العمل الذي يقضيه الفرد في المجتمع ويختلفون حول بداية المرحلة ونهايتها"(ليلية وأخرون، 1991، ص 8). ويرون أن بداية الدخول في مرحلة الشباب تعد أقصى حد لمرحلة نهاية المراهقة، وتتحكم فيها جملة من العوامل السوسيوثقافية، التي ينتمي إليها الشباب بالإضافة إلى النسق العلائقي السائد داخل الأسرة والمدرسة، والمجتمع عامة.

ما يميز هذه المرحلة هو تكفل مؤسسات التنشئة الاجتماعية بهذه الفئة، لكنهم يقرون بوجود اختلافات في تحديد بداية ونهاية هذه المرحلة من عمر الشباب، وهي مرتبطة باختلاف المجتمعات والحضارات والثقافات السائدة في كل مجتمع.

وحسب "راربو كمال"، "يجب أن نأخذ بالتحليل بعض العناصر في تحديد مصطلح الشباب وهي التعليم الثانوي، وتأجيل سن الزواج، والدخول المتأخر والصعب إلى أول وظيفة ثم الحصول على مسكن، بالإضافة إلى عنصري الهوية

والمرجعية الثقافية"(Kamal, 2005, p 3). لهذا، لا توجد فئة واحدة منسجمة من الشباب، وإنما هناك مزيج من الشرائح الاجتماعية.

سوسيولوجيا، المهتمون بهذا الحقل العلمي يركزون على البعد السوسيولوجي الذي يعمل على ربط العلاقة بين الجسم الاجتماعي "الشباب" والجسم الكلي للمجتمع. ولهذا يربطون ذلك بمتغيرات عديدة، منها تأهيل الشباب وإعطاؤه المكانة الاجتماعية اللائقة التي يحتلها داخل نظام الأسرة وكذا محيطه الاجتماعي، إلى جانب الدور الذي سيلعبه في الأسرة والمحيط الاجتماعي.

ثانيا: ماهية التغير السوسيوثقافي:

يعد التغير السوسيوثقافي سمة مميزة للمجتمعات الإنسانية، ولما كان التغير السوسيوثقافي هو تعديلات كمية وكيفية على المجتمع ومؤسساته وقيمه ومعاييره وعاداته وتقاليده وأنماط الفعل فيه، وبصيغة أخرى هو التبدل الذي يطرأ على البناء السوسيوثقافي خلال فترة زمنية، فهناك اختلاف بين تغير وأخر؛ إذ قد لا يمكن أن نطلق تعبير تغير سوسيوثقافي على كل التغيرات التي تحدث في المجتمع، بحيث ميزه "جي روشي" عن التغير غير السوسيوثقافي من حيث العمومية والتأثير في البناء السوسيوثقافي والزمن المحدود والديمومة، أما "جينزبيرج" فقد عد التغير السوسيوثقافي على أنه ما يطرأ على البناء السوسيوثقافي في الكل والجزء والنمط السوسيوثقافي.

وعليه، فإن المقصود بالتغير السوسيوثقافي هو "كل ما تعنيه هذه الكلمة من تحديد أو تعريف المفهوم ثم العوامل التي أدت إلى التغير السوسيوثقافي والمداخل التي مر بها وما أهم مظاهره والمعوقات التي اعترضت ذلك"(عبد الحميد، 1986، ص 14):

أ: بواعث التغير السوسيوثقافي:

الباعث البيئي: إن هذا العامل له الأثر في الظواهر السوسيوثقافية والفعل داخل المجتمع، وهذا ما جاء به "ابن خلدون" في القرن الرابع عشر. ويمكن إجمال العوامل البيئية التي تؤثر في التغير السوسيوثقافي في المناخ، مثل الرطوبة والرياح والحرارة والأمطار، وفي الموقع الجغرافي، مثل القرى أو المدن من البحر أو الصحراء أو خط الاستواء، وفي وجود المصادر الطبيعية، مثل البترول والمعادن والغازات والمياه.

الباعث البيولوجي: أي جميع الاستعدادات التي تعين الفرد على الحياة والعمل تحت تأثير الظروف البيئية والاجتماعية والثقافية سواء أكانت عادات أم معتقدات ولغة وأساليب العمل. وهذا ما أشار إليه الباحث الفرنسي "أرثر جوبيتو"، على عدم تكافؤ الأجناس، و"هذا ما يفسر اختلاف خصائص الأجيال المتتالية" (قنوص، 1993، ص 143).

الباعث الديمغرافي: يقصد به الارتباط بين عدد السكان ومستوى المعيشة، مما يولد انعكاسات على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والارتباط بين حجم السكان والعمالة والبطالة ومعدل الأجور والمعيشة واستعمال الألات، بما يؤثر قي الأفراد وفي التركيبة الاجتماعية للمجتمعات البشرية. كما أن أهمية الباعث الديمغرافي تأتي نتيجة للحركة السكانية زيادة أو نقصانا، وكثافة السكان وتوزيعهم داخل المجتمع. وهذا ما ذهب إليه "دور كهايم" حين قال إن "الزيادة في عدد السكان تؤدي إلى تقسيم العمل الاجتماعي ومن ثم يكون هناك تقسيم أو انتقال من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي "(سلمان، 19854، ص 123).

الباعث التكنولوجي: إن الاختراعات والابتكارات والاكتشافات العلمية والتقدم في وسائل الاتصال والنقل كلها ذات أثر في التغير السوسيوثقافي؛ إذ "تنعكس على الأساليب الفكرية للأفراد وعلاقاتهم السوسيوثقافية، وتغير الفعل البشري"(كاظم، 1993، ص 86).

الباعث الفكري: إن تعدد المذاهب الفكرية في المجتمع يؤثر في أساليب حياة أفراده وفي عملية التغير السوسيوثقافي فيه، "فالأفكار الدينية والرأسمالية والاشتراكية تؤثر في نشاط الأفراد والجماعات وتشكل نمطا معينا من التفاعلات والعلاقات. وتمارس السلطة في كل مجتمع إنساني فرضا إيديولوجيا من خلال وسائل الإعلام المسخرة من أجل إحداث التغيرات في البيئة الاجتماعية وفي علاقاتها السوسيوثقافية"(عبد الحميد، 1986، ص 15).

الباعث الاقتصادي: هو "جميع النواحي المادية التي تحيط بالمجتمع، والبناء الاقتصادي مسؤول عن التطورات والأحداث التاريخية وعن توجيه عمليات التغير السوسيوثقافي في المجتمع. والدور الذي يلعبه في التنظيم السياسي والقانوني والأخلاقي في المجتمع"(فرح، 1987، ص 264).

الباعث الثقافي: إن أساس أي تغير يعود أيضا يعود إلى الباعث الثقافي. فكلما حدث تغير ثقافي داخل المجتمع، سواء كان هذا التغير ماديا أم معنويا، أدى إلى إحداث تغيرات كثيرة في العادات والتقاليد والأعراف أو تتعدل أو تختفي هذه المفاهيم كليا. إن التغيرات التي تحدث في الجانب المادي هي أسرع من الجانب المعنوي، وخلال ذلك يحصل التخلف الثقافي كما أطلق عليه "وليم أوجبرن"، وليس بالضرورة أن يكون التغير الثقافي نتيجة لعوامل داخلية، إنما "يحدث نتيجة لاستعارة سمة ثقافية أو مركب ثقافي من مجتمع أخر عن طريق الاتصال أو الهجرة أو وسائل الاتصال الأخرى"(فرح، 1987، ص 265).

الباعث الديني: يشدد المؤرخ الفرنسي "فوستيل ري كولانج" في كتابه "المدينة الحقيقية" على التغير السوسيوثقافي ويؤكد "بنيامين كيد" الفيلسوف الإنجليزي ما أشار إليه "كولانج" من أن الدين هو القوة الوحيدة المؤثرة في التغير، فالدين هو "الذي يوحد بين الأجيال ويحقق التكامل بين المجتمعات وينقذ الحضارة من الأفكار، والدين يسمح بوجود تقدم اجتماعي، وتغير مستمرين"(عودة، 1989، ص 146).

ب: عتبات التغير السوسيوثقافي:

يمكن أن يمر التغير السوسيوثقافي بعتبات مختلفة، يمكن إيجازها في الأتي(كاظم، 1993، ص 87):

عتبة التحدي: وهي نقطة البداية في عملية التغير وتتم من قبل المجتمع التقليدي ويزداد التحدي كلما تمسك المجتمع بالقيم، فالمجتمعات الزراعية يكون فيها التحدي أكثر من المجتمعات الصناعية.

عتبة الانتقال: وهي عتبة متدرجة تنتقل من أيدي التقليدين إلى أيدي التقدميين، وفي بعض الأحيان تكون أفكار التقليدين مشاركة لأفكار التقدميين. ويمكن أن نسمي هذه العتبة بمرحلة تقويم الأفكار الجديدة، فيكون الصراع هنا دائرا بين القديم والحديث.

عتبة الدعم: وهي مرحلة إعادة التنظيم الجذري للبناء المتغير من جميع جوانبه.

عتبة تطبيق الأفكار الجديدة: وهي المرحلة التي أل إليها التغير، والتي تقوم عليها النظم على أسس جديدة من عملية التغير.

ج: وتيرة التغير السوسيوثقافي:

إن عملية التغير ضرورية لأي مجتمع قائم، والمجتمعات تختلف في أشكال تغيرها، ويمكن أن نقسم التغير، حسب وتيرته، على أشكال هي(فرح، 1987، ص 276):

التغير البطيء: يحدث بشكل بطيء جدا كما هو الحال في المجتمعات البدائية، وتكون هذه المجتمعات في حالة شبه جمود ويكون التغير بطيئا؛ إذ لا يوجد مجتمع ثابت ثباتا مطلقا.

التغير المتدرج: وتتغير المرحلة نتيجة لتراكمات جزئية ويكون تغيرا كميا لا يؤثر في الكيفية التي يعيشها، ولكنه يؤثر في المدى البعيد في الكيفية، أي في طريقة العيش والحياة.

التغير السريع: هذا التغير يختزل عتبات جزئية، كما يحدث في المجتمعات الأمريكية والأوروبية. ومن خصائص التغير السوسيوثقافي أنه تغير مستمر في المجتمعات وأغلب مظاهر التغير تحدث بتسلسل وتتابع.

د: كوابح التغير السوسيوثقافي:

لعملية التغير كوابح تؤدي إلى تغير اتجاهها أو إبطاء سرعتها، وتختلف من مجتمع إلى أخر كما وكيفا، وهي:

الكوابح الاجتماعية: ويمكن أن تشمل العزلة، والمحافظة على القديم، وعدم التجانس داخل المجتمع، وسيادة روح اللامبالاة وانعدام الابتكار.

الكوابح الاقتصادية: وقد تشمل قلة الموارد الاقتصادية، وركود حركة الاختراع والتجديد، وعدم احترام الحقوق التعاقدية للمخترعين مما يضعف الوازع إلى الاختراع.

الكوابح البيئية: وتشمل التضاريس الطبيعية التي تعيق اتصال المجتمع مع الخارج، وهذا يقلل من قدرته على الإفادة من ثقافة المجتمعات الأخرى نتيجة عزله وفقدانه القدرة على التغير.

ث: بواعث نجاح التغير السوسيوثقافي:

نستطيع إيجاز بواعث نجاح التغير السوسيوثقافي في دراسة القيم والمعايير السائدة ووضع الخطط والبرامج التي تسهم في عملية التغير، ومراعاة التكامل بينم العناصر الثقافية المادية والمعنوية، والقضاء على الطائفية والتعصب وخلق جو من الانسجام والتكامل في التنظيم الاجتماعي داخل المجتمع، والتحكم في سرعة التغير وعدم تركه بدون تخطيط وتوجيه، وخلق التوافق الاجتماعي داخل المجتمع لمواكبة التغير، واختيار الوسائل المناسبة والوقت المناسب لتحقيق التغير.

ثالثا: التيارات النظرية المفسرة للتغير السوسيوثقافي:

يتباين التغير السوسيوثقافي باختلاف المجتمعات مكانا وزمنا طبقا لتباين الثقافة السائدة لأي مجتمع وطبقا لاختلاف النظام الاجتماعي والثقافي. بل وحتى في المجتمع الواحد تكون هناك مستويات في عملية التغير، وذلك لكون المجتمع يضم فئات مختلفة منها البدوي والريفي والحضري، إضافة إلى اختلاف الثقافة بين الأفراد. وهذا يؤدي إلى تفاوت مضطرب لتقبل التغير الذي يحدث داخل المجتمع.

يلاحظ هذا التغير عبر التباين في أي مجتمع بين الحاضر والماضي نتيجة لمتغيرات كثيرة، مثل الثورة الصناعية وما رافقها من تأثيرات في الجوانب الاجتماعية التي بدورها أثرت في القيم والعادات والتقاليد والعلاقات الاجتماعية، بل حتى الأوضاع السياسية، ونتيجة التقدم الحاصل في وسائل التواصل الحضاري المختلفة وسرعة الانتشار الثقافي والهجرة السكانية، وما صحابها من تغير سواء كان إيجابيا أم سلبيا، فإن التغير السوسيوثقافي يحدث وفقا لقوانين معينة وليس بصورة تلقائية. وهذا ما يبرر ظهور عدة نظريات لتفسير التغير السوسيوثقافي.

قد لا يكون التغير في حاجة إلى تفسير، وإنما عدم التغير يمكن أن يؤدي إلى تساؤلات لاسيما في الظروف والكوابح المحيطة بالمجتمع. وأحيانا ينظر إلى التغير على أنه يحدث من الداخل، إنما هناك الكثير من المؤثرات الخارجية التي لها دور في التغير. كما أن التغير يتحدد بنتائج وغايات، ويحدث نتيجة لأسباب معينة وتماهي هذه الأسباب لتحقيق الغايات، دون نسيان تأثير الثقافة المادية ولاسيما في النظرية الحتمية الاقتصادية التي تتوقف عليها تغيرات الجوانب الأخرى من الحياة؛ حيث يرى "كارل ماركس" أن "الظروف الاقتصادية تؤلف أساس البناء الاجتماعي وتؤثر تأثيرا عميقا في جميع الجوانب الأخرى للنشاط البشري"(فرح، 1987، ص 277). وهناك الطروحات التي

تؤكد على أن المجتمع يسير من البساطة إلى التعقيد، وهذا ما جاء به "دور كهايم" عندما قال أن "المجتمع يتحول من المجتمع الميكانيكي إلى المجتمع العضوي نتيجة للتنوع التدريجي والتعقد المتزايد في الحياة المادية"(الدقس، 1994، ص 111).

ينبغي الإشارة أيضا إلى نظرية تؤكد أن كل نظام سوسيوثقافي يحمل بين طياته بذور التغير، وهذا ما أكدت عليه نظرية "الانتخاب الطبيعي"، ومن أنصار هذه النظرية البريطاني "داروين" الذي يؤكد على أن "الحياة تمثل سلسلة من الحلقات وأن عملية التطور تحدث نتيجة تغيرات في العناصر الوراثية التي نسميها عوامل البيئة أو عوامل داخلية في الكائن الحي ومن ثم يكون البقاء للأصلح"(شكارة، 1975، ص 81). دون إغفال النظرية الجغرافية التي تؤكد "تأثير البيئة الجغرافية على الفعل الإنساني مثل المناخ والأرض وغيرها من البواعث التي تعد الأساس المادي لعملية الإنتاج، بحيث يكون لها الأثر في تطور القوة المنتجة وتوزيعها وتقسيم العمل وكثافة الساكنة"(عبد الحميد، 1986، ص 13).

نستخلص أن تلك الطروحات النظرية، على اختلاف اتجاهاتها الاقتصادية أو الحتمية أو التطورية، كلها لديها أبعاد اجتماعية. لذلك، سنحاول أن نقف عند بعض الاتجاهات الفكرية في هذا المجال ولاسيما في ما يتعلق بالطروحات الفكرية الكلاسيكية أو الاتجاهات الفكرية المعاصرة التي تفسر التغير السوسيوثقافي من جميع جوانبه، وذلك كما يلي:

أ: الطروحات الكلاسيكية:

الطرح التقدمي الاجتماعي الصاعد: يعتقد "كوندرسيه" أنه من الضروري لتاريخ الحضارة أن يمر بعتبات محددة في التقدم والتطور. وهذه المراحل هي العتبة الطبيعية التي يعتمد فيها الفرد على الصناعات البدائية في تحصيل مقومات حياته. ومن عتبة الرعي إلى عتبة الزراعة التي استقر فيها الفرد وبعدها عتبة الحضارة اليونانية وظهور المدينة ثم ظهور الحضارة الرومانية التي برزت فيها فكرة الإمبراطورية التي تمثلت بالجانب العلمي والقانوني، ثم عتبة النصف الأول من العصور الوسطى إلى عتبة النصف الثاني من العصور الوسطى، وعتبة الإقطاع المتمثلة بالاستعباد والإقطاع ورجال الدين، انتقالا إلى عتبة الاختراع والطباعة التي تميزت بالنهضة الفكرية وانتشار الحركات الإصلاحية والأفكار الديمقراطية والحركات الاجتماعية. ثم عتبة الثورة الفرنسية التي "أفرزت قيما وأساليب جديدة في النظم السوسيوثقافية وصولا إلى عتبة مستقبل الإنسانية نحو التطور والمساواة وتحقيق العدالة المجتمعية"(شكارة، 1975، ص 20).

لقد كان "أوغست كونت" من أنصار الطرح التقدمي التصاعدي، وتناول في كتابه "دروس في السياسة الوضعية" مواضيع تتعلق بنظام التربية الوضعية والاجتماع في حالته الستاتيكية والدينامية؛ إذ تناول في حالة المجتمع الستاتيكية الدين والملكية والتنظيم الأسري واللغات والطبقات. أما في الحالة الدينامية فقد اهتم بالتقدم والتغير. وما يهمنا هنا

هوة الدينامية التي استخدمها "كونت"، والتي تفيد "حركة هذه المجتمعات ومعرفة مدى التقدم الحاصل فيها من حيث نموها وتطورها"(محمد الحسن، 2001، ص 274).

الطرح التطوري المتعدد: انبنى هذا الطرح على المفهوم "الداروينى" الذي شبه المجتمع بالكائن الحي في تطوره. وكان لمؤلف "داروين" المعنون ب "أصل الأنواع، 1859" كبير الأثر كبير؛ إذ كان طرحه في النشأة والارتقاء والتطور والتقدم يقوم على مبدأ الصراع من أجل البقاء والبقاء للأصلح، وأن الظواهر تسير بحسب قوانين الظواهر البايلوجية من حيث النمو والاكتمال.

يعتبر "هربرت سبنسر" أول من مثل هذا الطرح التطوري؛ إذ شبه تقدم المجتمع وتطوره بتطور الكائن العضوي؛ إذ "أكد ذلك في كتابه "السكون الاجتماعي" واعتبر أن المجموعة الاجتماعية تكون متجانسة في حالة صغر حجمها وكلما كبر حجمها فإنها تكتسب اللاتجانس وتصير أكثر تعقيدا في حياتها الاجتماعية"(الدقس، 1994، ص 18).

يتجه "سبنسر" إلى تقسيم المجتمع إلى أربعة أنواع حسب التطور الحضاري، "مجتمع بسيط ومجتمع مركب، ومجتمع مركب تركيبا مضاعفا ومجتمع مركب تركيبا ثلاثيا"(شكارة، 1975، ص 176). كما أرجع نشوء المجتمعات إلى العامل السكاني الذي اعتمد على تقسيم العمل والتخصص وتنظيم الأعراف والقوانين والبناء الاجتماعي وظهور التقدم، و"التغير السوسيوثقافي الذي كان وراء تحول المجتمع من مجتمع بسيط إلى مجتمع مركب، بحيث أد إلى تحول العادات والتقاليد إلى قوانين تعتمدها الدولة في العدل والاستقرار للمجتمع"(النوري، 1990، ص 117).

طرح الدورة الاجتماعية: ينظر هذه الاتجاه إلى التغير السوسيوثقافي باعتباره يتجه اتجاها دائريا وضمن حركة منتظمة وأن تغير المجتمعات يشبه نمو الكائن الحي وغايته، إلا أن المجتمع يعيد دورته عكس الكائن الحي الذي تنتهي دورته عند موته. ومثل هذا الاتجاه العلامة العربي "عبد الرحمان ابن خلدون" الذي كان يؤمن بتغير المجتمع على وفق ثلاث مراحل "البداوة–والريف والحضر"، وأوعز هذا التغير إلى ضعف العصبية والقبلية والتضامن والاستقرار في المرحلة الحضرية، كما أشار "ابن خلدون" إلى أن "الصراع بين الحضارة والبداوة هو أساس التغير السوسيوثقافي وقد وضع قانون الأطوار الثلاثة: طور النشأة والتكوين وطور النضج والاكتمال، وطور الهرم والشيخوخة. وشبه الدولة بهذا الأطوار وحدد عمر الدولة بحيث يكون مئة وعشرون عاما"(الخشاب، 1966، ص 207). كما حدد المجتمع المتحضر بأنه ذلك "المجتمع الذي يصل إلى درجة النضج والتقدم من حيث التنظيم الاجتماعي والسياسي وأن سرعة التقدم تعتمد على بعض البواعث البيئية الاجتماعية والجغرافية والسكانية في الدولة"(تيماشيف، 1998، ص 56).

ب: الطروحات المعاصرة:

وقفنا عند الطروحات الفكرية الكلاسيكية التي تناولت التغير السوسيوثقافي سابقا، ونخصص العتبات الموالية أولا للتركيز على الطروحات المعاصرة التي تتناول معطى التغير السوسيوثقافي، وخصوصا الطرح الوظيفي والطرح الصراعي وطرح التحديث.

الطرح الوظيفي: هنا يحضر الأمريكي "سبنسر" باعتباره أول من أدخل مصطلح الوظيفية في العلوم الاجتماعية، وقد استخدمها للدلالة على العمليات الاجتماعية والأفعال والبناءات الاجتماعية والمجالات الثقافية التي استخدمها علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية؛ إذ تؤكد الوظيفية على "تكامل الأجزاء في إطار الكل، أي ما يقدمه الجزء إلى الكل والمتمثلة في المجتمع والثقافة" (محمد الحسن، 1991، ص 133).

تنبني الوظيفية على تكامل الأجزاء في الكل والتساند والتكامل بين الأجزاء، وأن لكل من الأجزاء وظيفة محددة، وهذا ما يشبه الكائن العضوي في قيامه بوظائفه. وهو ما يمكن ملاحظته في المجتمع من خلال البناء السوسيوثقافي الذي يلعب فيه الأفراد الدور الأساسي، وهؤلاء الأفراد يرتبطون في ما بينهم بعلاقات متكاملة، بحيث يؤدي إلى استدامة البناء السوسيوثقافي الذي يعود إلى التفاعل بين الأفراد من خلال الوظائف والأدوار التي يقومون بها.

الطرح الصراعي التضادي: يعتبر العالم "هيجل" من أبرز المفكرين الذين تناولوا حركة التغير السوسيوثقافي على أساس الصراع، ويرى أن الصراع هو قانون النمو، وأن الفرد في رأيه يبلغ أعلى درجات نضجه الفكري عن طريق المواجهات الصعبة والمسؤوليات والمعاناة. في حين عد الألماني "كارل ماركس" الصراع الطبقي الأساس الأول في تطور المجتمع، وهذا يأتي من خلال الصراع بين الطبقة البرجوازية والطبقة الفقيرة. وقد حاول "ماركس" أن يقدم طرحا منظما على البناء الاجتماعي والتغير السوسيوثقافي معتمدا على المادية التاريخية التي تسلم بأن المجتمع هو كل منظم تعتمد أجزاؤه الواحد على الأخر. ويرى "ماركس" أيضا أنه "كلما تعددت الديمقراطية خفت حدة الديكتاتورية والاستبداد عند ممارسة السلطة المتحكمة في السياسة"(Urry, 2000, p 100).

طرح التحديث: يؤكد هذا الطرح أن التغير السوسيوثقافي يعود إلى التغير التقني الذي يعد التطور التكنولوجي قمة التقدم والتحضر وما يتبعه من ظواهر اجتماعية وتغير في القيم والعادات والتقاليد والدقة في العمل. واعتماد النظام والتنظيم وما يؤثر في شخصية الفرد نحو التغير السوسيوثقافي وتقبله؛ إذ إن عملية التحديث لابد أن تكون مرتبطة ارتباطا جدليا مع ظاهرة التصنيع. كما أن مفهوم التحديث ارتبط بالتنمية الاقتصادية، وذلك لأهمية الجانب الاقتصادي في عملية التغير السوسيوثقافي وقدرة الدولة ومؤسساتها على قبول التجديد والتكيف مع التغير.

رابعا: التغير السوسيوثقافي وقضية الفعل الإجرامي لدى الشباب:

إن التغير السوسيوثقافي قد يؤثر على أنماط الفعل الإنساني إيجابا أو سلبا. ويظهر أنه قد اهتم عدد من الباحثين في علم اجتماع الجريمة بتأثير التغير السوسيوثقافي على أفعال الشباب من خلال تأثيره على نسق القيم، أو من خلال تأثيره على العلاقات في إطار التفكك الاجتماعي الذي يعقب عملية التغير. وقد كان للتغير السوسيوثقافي الذي صاحب العولمة بكل تجلياتها علاقة بظهور أنماط جديدة من الجرائم استخدمت منجزات التطور التكنولوجي والانفتاح الاقتصادي لخدمة أهدافها وغاياتها.

أ: التأصيل النظري للعلاقة بين التغير السوسيوثقافي والفعل الإجرامي لدى الشباب:

انكب عدد من الباحثين من خلال دراساتهم على بحث وتقصي أثر التغير السوسيوثقافي في حدوث الجريمة كباعث مباشر أو كباعث غير مباشر من خلال تأثيره على بواعث أخرى تؤدي إلى وقوع الجريمة. واعتبروا أن التغير السوسيوثقافي من البواعث المهمة المحدثة للتفكك الاجتماعي وزعزعة القيم المتعارف عليها والعلاقات السوسيوثقافية القائمة وأنساق المكانة والأدوار المجتمعية.

غني عن البيان أن المجتمع ما هو سوى"تنظيم يتضمن العادات والمؤسسات والجماعات المترابطة بشكل متوازن، بيد أن هذا التوازن يختل عندما يتعرض لهزات وضربات فواعل التغير، عندئذ تتبلور حالات عديدة من الاعتلالات والتداعيات للعادات فتظهر تصدعات وتفككات لمفاصل التنظيمات فتختل ستاتيكية المجتمع"(عمر، 2005، ص 66).

ب: التغير السوسيوثقافي كباعث ظاهر لوقوع الفعل الإجرامي لدى الشباب:

أكدت نظرية اللامعيارية في الجريمة أن التغير السوسيوثقافي يعتبر باعثا مباشرا لوقوع الجريمة؛ فقد حاول الفرنسي "دور كهايم" أن يوجد علاقة بين التغير السوسيوثقافي والانحراف من خلال نظريته في اللامعيارية؛ حيث يعتقد أن الأزمات الاقتصادية الشديدة والتغيرات المفاجئة في المجتمع، سواء كانت أزمات إفلاس أو ثراء، تؤدي إلى اضطراب المجتمع، مما يعني انهيار التصنيف في مكانة الأفراد واختلاف المعايير وفقدان الانتظام وانهيار القواعد التي تتحكم في توزيع الأفراد على المهن. كما تؤدي هذه الحالة إلى "إزالة القيود عن طموحات الأفراد وزيادتها، بحيث يصبح العقل الجمعي عاجزا عن التحكم فيها فتسيطر الشهوات وتصل اللامعيارية إلى أقصى درجاتها. وحين يتجاوز الطموح إمكانية التحقيق ويستمر التهيج بدون إشباع يبدأ التسابق على الهدف وينمو الصراع بسبب ضعف الضوابط وزيادة التنافس وهنا تضعف الرغبة في الحياة"(الصالح، 2000، ص 34).

ج: التغير السوسيوثقافي كباعث خفي لوقوع الفعل الإجرامي لدى الشباب:

إن الحياة المشتركة تحتم مجموعة من القواعد التي تحكم أفعال الشباب وتحدد توقعاتهم في المواقف المختلفة، وهكذا يستمر المجتمع إلى أن تحدث عمليات تغير سوسيوثقافي وتختفي الممارسات القديمة لأنها تصبح غير مناسبة، في حين لا يحدث تكيف من الشباب مع التغيرات الجديدة ولذلك تبرز مشكلات معينة.

لقد نظر أهل السوسيولوجيا عبر مدرسة شيكاغو إلى التصنيع والتحضر والتغيرات الاجتماعية الأخرى في المجتمع الحديث كبواعث أساسية للتفكك، من خلال تقويض الضبط الاجتماعي. وأكدت مدرسة شيكاغو على أن ضعف العلاقات الأولية يمثل أبرز مظاهر التفكك في مجتمع المدينة ويصبح التفكك مصدرا لتفسير الجريمة لدى الشباب.

وأظهرت دراسات مدرسة شيكاغو أن مناطق التحول بالمدينة، باعتبارها تتميز بوجود أعداد كبيرة من الشباب المهاجرين ذوي انتماءات سوسيوثقافية مختلفة يواجهون صعوبة إقامة واستمرار علاقات أولية قوية مع صعوبة تحقيق النجاح في صيغته المادية.

خصص "روبرت بارك" الكثير من مجهوداته للحديث عن العلاقة التي تربط بين التغير السوسيوثقافي والتفكك الاجتماعي، واعتبر أن "كل شيء يبدو أنه عرضة للتغير وأي شكل من أشكال التغير ينتج عنه تحول وتبدل يمكن قياسه في روتين الحياة الاجتماعية يميل إلى أن يحطم العادات التي يقوم عليها التنظيم الاجتماعي القائم، وكل وسيلة جديدة تؤثر في الحياة السوسيوثقافية والنظام السوسيوثقافي لها تأثيرها الواضح في التفكك، وكل اكتشاف واختراع جديد وكل فكرة جديدة تعتبر شيئا مزعجا ومقلقا"(عمر، 2004، ص 275).

د: واقع العلاقة بين التغير السوسيوثقافي والأشكال الجديدة للفعل الإجرامي لدى الشباب:

ساهم التوسع في الأنشطة الصناعية والتجارية إلى ظهور أنواع جديدة من الجرائم لم تكن معروفة من قبل، كالجرائم الجديدة التي أصبحت مستشرية في بعض المجتمعات. ولا ريب أن هذا النوع من الجرائم والأساليب التي تتبع في فعلها لم تكن معروفة من قبل.

بشكل عام، لقد برز متغير الجرائم الجديدة كمخرج للتغيرات في البنى السوسيوثقافية والاقتصادية للمجتمعات الحالية، فمن الناحية السوسيوثقافية فإن تغير منظومة الأعراف والقيم الاجتماعية وتحولها من المحلية إلى العالمية، قد أبرز ظهور أفعال جديدة في إطار عولمة النموذج الثقافي الغربي، لدرجة أن الجريمة أصبحت ذات طابع عالمي من حيث أنماطها وطرق ارتكابها ومجالها، أما من الناحية الاقتصادية فإن عولمة المال والاقتصاد الناجمة عن زيادة الترابط الإلكتروني والاعتمادية المتزايدة على التقنية والاتصالات في تسيير الأعمال الاقتصادية وما نجم عن ذلك من مؤسسات وشركات متعددة الجنسيات وشركات عابرة للحدود الوطنية قد أسهمت في بروز جرائم ذات أبعاد اقتصادية جديدة.

لدى الشباب أيضا، إنها أفعال إجرامية جديدة يمكن أن تكون قد برزت بفعل التغيرات في الأنساق السوسيوثقافية والاقتصادية، فتحول المجتمعات وانتقالها من نمط سوسيوثقافي واقتصادي لآخر، كالتحول من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي صاحبه تغير في نوع الجرائم. فالأشكال الجديدة للفعل الإجرامي يمكن للشباب اقترافها عن بعد وعابرة للحدود الوطنية، وأقل خطورة على صاحب الفعل الإجرامي، وانتشارها بلغ حدا كبيرا لدرجة أنها طغت على الجرائم التقليدية خاصة في البلدان التي تعرف تطورا تقنيا أكبر.

تعد الثورة التكنولوجية من أبرز البواعث التي أفرزت انتشار الأشكال الجديدة للأفعال الإجرامية لدى الشباب. وساعدت العولمة على وقوع حالة من الاضطراب واللامعيارية؛ حيث وجدت المجتمعات نفسها في مواجهة ظواهر جديدة مرافقة كالانفتاح والحرية والمزيد من الديمقراطية، فحدث تغير في حاجات الشباب وطموحاتهم ووقفت المجتمعات عاجزة عن تلبية حاجات شبابها وطموحاتهم وعن توفير الفرص وضبط وتوجيه أفعالهم. وأدى التطور الاقتصادي وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات في المجتمعات إلى نقصان الطلب على الأيدي العاملة غير المؤهلة، مما نجم عنه ازدياد البطالة بين الشباب ونقص الفرص المشروعة للكسب المقبول سوسيوثقافيا مما جعل هؤلاء عرضة للانخراط في شبكات الفعل الإجرامي.

على سبيل الختم:

عبر هذا المسار العلمي، والذي خلاله وقفنا عند مفاهيم وماهية التغير والطروحات المفسرة له، يمكن أن نستخلص أن الباحثين في السوسيولوجيا قد انتبهوا إلى ظاهرة التغير منذ القدم، وتوصلوا إلى أن المجتمعات بطبيعتها تضل متغيرة، وأن وتيرة التغير تعتمد على العملية التنموية لكل مجتمع لأن لكل مجتمع ظروفه الخاصة والتي بموجبها يتبنى عملية التغير السوسيوثقافي.

حرصنا في هذا العمل على استجلاء طروحات التغير السوسيوثقافي التقليدية التي أكد مناصروها على باعث واحد في عملية التغير؛ إذ نظروا إلى التغير السوسيوثقافي نظرة عامة وواحدة في كل المجتمعات بدون إيلاء أهمية بارزة لاختلاف السياق الزمكاني. وهي بالمناسبة، تبقى مرجعا عمليا للفكر السوسيوثقافي.

بالمقابل، اعتمدت الطروحات المعاصرة على باعث الزمن؛ حيث انبنت هذه الاتجاهات بعضها على بعض وبناء على قدمها في الزمن، كما استندت على الاتجاهات السالفة كإطار منهجي. دون نسيان وجود اتجاهات أخرى لها دور في فعل التغير السوسيوثقافي، تستند إلى الباعث التكنولوجي أو الديمغرافي والباعث الاقتصادي والباعث الثقافي، وقوة تأثير هذه البواعث في التغير السوسيوثقافي. وهذا يبرر أهمية التغير السوسيوثقافي وحتمية تغير المجتمعات.

طرحت اتجاهات التفكك واللامعيارية مجموعة أفكار تؤكد على أن النظام السوسيوثقافي والذي ينبني على الاستقرار والتكامل يؤدي إلى الامتثال بينما عدم الاستقرار والتفكك يؤدي إلى الفعل الإجرامي. فكلما سادت اللامعيارية في المجتمع كلما شاع الفعل الإجرامي، خصوصا لدى الشباب، باعتبارهم الفئة الأكثر قدرة على الفعل، والأكثر تخزينا للطموح والرغبة في الجديد، خصوصا إذا ارتبط الأمر بانخفاض الفرص المشروعة لتحقيق الأهداف أمام هذه الفئة العمرية. كما أنه على المستوى الفردي كلما ارتفعت الطموحات وقلت إنجازات الشباب ازدادت الضغوط عليهم وارتفع احتمال انخراطهم في الفعل الإجرامي، وبأشكال جديدة.

المراجع المعتمدة:

1- تيماشيف، نيقولا. 1998. نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها. ترجمة محمود عودة وأخرون، دار المعارف، القاهرة،

2- الخشاب، مصطفى. 1966. علم الاجتماع ومدارسه. الدار القومية للطباعة، القاهرة.

3- الخشاب، مصطفى. 1977. دراسة المجتمع. المكتبة الأنجلومصرية، الإسكندرية.

4- الدقس، محمد. 1994.التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق. دار العلوم المعرفلية، القاهرة.

5- الزبيدي، محمد مرتضى الحسني. 1965. تاج العروس من جواهر القاموس. مطبعة الكويت، الجزء 13، الكويت.

6- سلمان، عبد علي. 1985. الأنثربولوجيا الاجتماعية. مطابع جامعة الموصل، العراق.

7- شكارة، عادل عبد الحسين. 1975. نظرية هوبهارس في التنمية الاجتماعية. مطبعة دار السلام، مصر.

8- الصالح، مصلح. 2000. النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية. مؤسسة الوراق، ط 1.

9- عبد الحميد، محسن. 1986. منهج التغير الاجتماعي في الإسلام. مطبعة النعمان، بغداد.

10- عدلي، عصمت. 2009. الجريمة وقضايا السلوك الانحرافي بين الفهم والتحليل. دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية.

11- عمر ، معن خليل. 2004. التغير الاجتماعي. دار الشروق للنشر، ط 1، عمان.
12- عمر ، معن خليل. 2005. التفكك الاجتماعي. الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان.
13- عمر، معن خليل. 2006. الضبط الاجتماعي. دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان، الأردن.
14- عودة، محمود. 1989. أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي. ذات السلاسل للطباعة والنشر، الطبعة 2، القاهرة.
15- غيث، محمد عاطف. 1967. النظام والتغير والمشاكل. الجزء الثاني، دار المعارف، الإسكندرية.
16- غيث، محمد عاطف. 1979. قاموس علم الاجتماع. الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
17- فرح، محمد سعيد. 1987. ما علم الاجتماع. منشأة المعارف، الإسكندرية.
18- قنوص، صبحي محمد. 1993. علم دراسة المجتمع. دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الطبعة 2، العراق.
19- كاظم، أمينة علي. 1993. التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري. هجر للطباعة والنشر، مصر.
20- ليلية وأخرون. 1991. الشباب القطري اهتماماته وقضاياه. جامعة قطر ، الدوحة.
21- محمد الحسن، إحسان. 1981. قاموس علم الاجتماع. دار الطليعة، بيروت.
22- محمد الحسن، إحسان. 1991. رواد الفكر الاجتماعي. دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد.
23- محمد الحسن، إحسان. 2001. علم الاجتماع والفلسفة. الطبعة السادسة، بغداد.
24- محمد الحسن، إحسان. 2008. علم اجتماع الجريمة. دار وائل،ط 1، عمان.
25- محمد حسن، عبد الباسط. 1998. أصول البحث الاجتماعي. الطبعة 12، مكتبة الوطنية، القاهرة.
26- مذكور، إبراهيم. 1975. مجمع العلوم الاجتماعية. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
27- معتوق، جمال. 2008. مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف. الجزء الأول، دار بن مرابط، الجزائر.
28- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية. 1988. كتاب مرجعي في التربية السكانية الجزء 03 المراهقة ط2.
29- النوري، قيس. 1990. أفاق التغير الاجتماعي النظرية والتنموية. مطابع التعليم العالي، بغداد.
30- النووي، شرح صحيح مسلم (173/9).
31- الوريكات، محمد عبد الله. 2008. مبادئ علم الإجرام. دار وائل، عمان.
32- Gertel, Jorg and Hexel, Ralf. 2018. Coping with uncertainty, youth in the middle east and north africa, Friedrich elbert stiftung.
33- Holim, Carl. 1992. Criminal Behavior, Apsychological approach to explanation and prevention. London.
34- Kamal, Rarbo. 2005. Etude sur les politiques jeunesse des pays partenaires, Euromed, Algérie
35- Rachik, hassan. 2006. Jeunesse et changement social. Maroc.
36- Urry, John. 2000. Sociology beyond societies, mobilities for the twenty first century, London.